الأمم المتحدة

A/61/292

الجمعية العامة

Distr.: General
25 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البندان ٥٧ و ٦٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

النهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا واستكمالا لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٥. ويتابع التقرير التقدم العام ويسلط الضوء على النتائج الملموسة في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات الخاص به للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وذلك أثناء السنة المشمولة بالاستعراض. ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات عن الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز الفعالية الإنمائية والتنظيمية للصندوق.

* A/61/150.

021006 280906 06-47997 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – فعالية التنمية	٤-٥٤	٣
ألف – النتيجة ١	٥-٢٠	٣
بـاء – النتيجة ٢	٢١-٣٣	٨
جيم – النتيجة ٣	٣٤-٤٥	١٤
دال – النتيجة ٤	٤٦-٥٤	١٧
ثالثا – الفعالية التنظيمية	٥٥-٨١	٢٠
ألف – هدف الأداء ١	٥٦-٥٩	٢٠
بـاء – هدف الأداء ٢	٦٠-٦٦	٢١
جيم – هدف الأداء ٣	٦٧-٧٠	٢٤
دال – هدف الأداء ٤	٧١-٧٤	٢٥
هـاء – هدف الأداء ٥	٧٥-٨١	٢٦
رابعا – التوصيات	٨٢	٢٨

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير استعراضا واستكمالا لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٥. ويتابع هذا التقرير التقدم المحرز ويبرز النتائج الملموسة في تنفيذ العام الأول من الإطار التمويلي المتعدد السنوات الخاص به للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧[(١)]. ويختتم التقرير، في الفصل الرابع منه، بمجموعة من التوصيات المقدمة بناء على الاستعراض السنوي الذي أجرته اللجنة الاستشارية للصندوق بشأن الطريقة التي يمكن بها زيادة تعزيز فعاليته.

٢ – وبينما يُسهم الصندوق في تحقيق النتائج المبلغ بها، تمثل التغييرات التي تحدث على مستوى النواتج جهودا لعوامل متعددة، تشمل الشركاء الوطنيين في الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويؤدي الصندوق دور المُيسِّر والداعية والمستشار التقني والجهة التي تجمع الأطراف من أجل تحقيق النتائج المبلغ بها هنا، بمعية شركاء الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين والجهات الفاعلة الأخرى، في أغلب الأحيان.

٣ – وفي عام ٢٠٠٥، الذي مثل السنة الثانية من فترة العضوية التي تدوم ثلاث سنوات لأعضاء اللجنة الاستشارية للصندوق (الأردن وسلوفينيا وكندا والمكسيك والنيجر)، قدمت اللجنة، برئاسة الأردن، توجيهاً ومشورة قيّمين للصندوق.

ثانيا – فعالية التنمية

٤ – تشكل النواتج الأربعة في إطار النتائج الاستراتيجية، المعتمد من قبل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤[(٢)]، الأساس الذي يرتكز إليه الصندوق في رصد مسار التقدم المحرز تجاه المزيد من فعالية التنمية في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

ألف – النتيجة ١

صياغة القوانين والسياسات، على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتنفيذها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.

٥ – في عام ٢٠٠٥، دعم الصندوق إدخال تغييرات تشريعية وتغييرات في السياسات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، بمبادرات أُطلقت في أكثر من ٣٠ بلدا. وشملت هذه المبادرات توفير الدعم من أجل كفالة اعتماد أو تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة

(١) DP/2004/5 و Corr.1.

(٢) المصدر نفسه.

بين الجنسين في سبعة بلدان؛ وصياغة واعتماد وتنفيذ قوانين ترمي إلى معالجة العنف ضد المرأة في عشرة بلدان؛ وتعزيز الأبعاد الجنسانية في السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ثلاثة بلدان؛ والحث على إجراء تغييرات دستورية في ستة بلدان؛ والدعوة إلى إزالة القوانين التمييزية في سبعة بلدان. وواصل الصندوق أيضا دعوته للسياسات المتعلقة بتعميم المساواة بين الجنسين في ورقات استراتيجية الحد من الفقر في ١٨ بلدا.

١ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٦ - يتيح تصديق ١٨٢ بلدا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فرصا عظيمة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق اتساق القوانين والسياسات مع الالتزامات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وشمل الدعم الذي يقدمه الصندوق في مجالي إعداد التقارير والتنفيذ المتصلين بالاتفاقية أكثر من ٦٠ بلدا. ووفر برنامجه الإقليمي في جنوب شرق آسيا المدخلات التقنية لمشروع مرسوم التنفيذ لقانون عام ٢٠٠٤ بشأن حماية المرأة وتنمية قدراتها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والمبادئ التطبيقية للاتفاقية فيما يتعلق بإعداد مشروع قانون المساواة بين الجنسين في فييت نام. وابتدر شركاء البرنامج استعراضات قانونية للقوانين الاقتصادية في الفلبين، وللتشريعات ذات الصلة باشتراك المرأة الانتخابي على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات في إندونيسيا. وفي إطار برنامج الصندوق لجنوب آسيا، يجري الآن تحديد مجالات الالتقاء والافتراق بين الاتفاقية وقوانين الأحوال الشخصية، في كل من باكستان وبنغلاديش والهند. وتمثل عملية التعلم من الأقران وسط الأفراد والبلدان إحدى الاستراتيجيات الأساسية الأخرى التي يوظفها الصندوق من أجل تعزيز عمليتي إعداد التقارير والرصد المتصلتين بالاتفاقية.

٧ - وأوضحت نتائج عمليتي تقييم الدعم الذي يوفره الصندوق لتعزيز عمليات الرصد والتنفيذ المتصلة بالاتفاقية أن هناك وسائل فعالة لبناء الشراكات وإقامة حوار بين الحكومات والمجتمع المدني في عملية تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وجرى في التقييم الأول فحص المشروع المسمى ''من الصعيد العالمي إلى الصعيد المحلي: مشروع لرصد وتنفيذ الاتفاقية''، الذي يدعمه الصندوق وينفذ بالاشتراك مع منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وركز التقييم الثاني على دعم الصندوق للبرمجة المرتبطة بالاتفاقية في البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ.

٨ - وفيما يتعلق بالمشروع الأول، جرى منذ عام ١٩٩٧ تدريب قرابة ١٩٠ امرأة، يمثلن منظمات غير حكومية من أكثر من ٨٠ بلدا، على تقديم مساهمات جوهرية في الدورات وعمليات إعداد التقارير المتصلة بالاتفاقية وأُضفي الطابع المنتظم على العلاقة التي تمس الحاجة

إليها بين لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمنظمات غير الحكومية. وتوصل تقييم لعمل الصندوق في جزر المحيط الهادئ، إلى أن تيسير انعقاد دورات صورية قبل حضور ممثلي ساموا لاجتماع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة كان من الممارسات الجيدة التي ساعدت الوفد الحكومي على التوصل إلى فهم أفضل لعملية إعداد التقارير والتحضير لجلسات الاستماع في الأمم المتحدة. وقد أعيدت هذه التجربة بعقد دورات شبيهة في تايلند وكمبوديا. وسلط التقييم الضوء على الفوائد الناجمة عن وجود حيز مشروع وعملية منظمة للجماعات النسائية للمشاركة في لجنة الاتفاقية. وجرت التوصية أيضا في التقييم بأن يشجع الصندوق على إيجاد المزيد من النُهُج المصممة لقطاعات معينة، من أجل تنفيذ الاتفاقية بالتنسيق في العمل مع ذوي الصلة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمانحين.

٢ - خطط العمل والقوانين المعنية بالمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني

٩ - أكد استعراض العشر سنوات لمنهاج عمل بيجين أنه توجد الآن خطط عمل وطنية للمساواة بين الجنسين في ١٢٠ بلدا على الأقل. وقدم الصندوق الدعم، في عام ٢٠٠٥، لعمليات وضع خطط وسياسات واستراتيجيات عمل وطنية للمساواة بين الجنسين، أو إقرارها أو تنفيذها بصورة أفضل، في سبعة بلدان، هي: أوروغواي، والبرازيل، وجامايكا، ودومينيكا، وصربيا والجبل الأسود، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكازاخستان.

١٠ - وتبذل جهود تجاه دعم أو تعزيز قدرات البلدان على الأخذ بقوانين للمساواة بين الجنسين، تشمل جمهورية مولدوفا، حيث أعد مشروع قانون للمساواة بين الجنسين، وفقا للمعايير الدولية والوطنية. وعقب حضور وفد البرلمانيين والمنظمات النسوية غير الحكومية من طاجيكستان للمشاورات الإقليمية التي نظمها الصندوق، في عام ٢٠٠٤، بشأن أفضل الممارسات في إعداد وإنفاذ قوانين المساواة بين الجنسين، نظم الوفد أنشطة دعوة مكثفة من أجل استقطاب التأييد لمشروع قانون بشأن المساواة في الفرص، جرى اعتماده من قبل برلمان طاجيكستان في عام ٢٠٠٥.

٣ - القوانين والسياسات المصممة لقطاعات معينة

١١ - استمر تركيز الصندوق في جميع المناطق على دعم القوانين والسياسات المتصلة بمعالجة العنف ضد المرأة، وأحرز تقدما في عدد من البلدان والمناطق[٣]. وتحقق أنشطة الدعوة التي

(٣) أذربيجان، وأرمينيا، وإسرائيل/الأرض الفلسطينية المحتلة، وأفغانستان، وجورجيا، والسنغال، والسودان، وصربيا، والصومال، وكوت ديفوار، وكوسوفو، ونيبال، ومنطقتا البحيرات العظمى وشرق البحر الكاريبي.

تنفذها المنظمات غير الحكومية ودعاة المساواة بين الجنسين في الأوساط الحكومية، بدعم من الصندوق وأطراف أخرى، نتائج في ما يتعلق بسن القوانين في مجال العنف الأسري. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمد مجلس النواب في الهند والمشرعون في بلغاريا قوانين تتعلق بالعنف الأسري. وقدم الصندوق الدعم لجهودات تقديم مشاريع قوانين من أجل المصادقة عليها في خمسة بلدان على الأقل (جمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، وغانا، وكازاخستان، ونيجيريا). وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الدعم لإعداد التشريع المتعلق بإصلاح قانون الأسرة بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة دول منطقة شرق البحر الكاريبي، بمبادرة من حكومة سانت لوسيا. وفي نيجيريا قدم الصندوق التمويل لإعداد مشروع قانون بشأن العنف الأسري، كما يشارك في عضوية فرقة العمل التي أنشئت لاستعراض قانون المحاكم المحلية.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٥، واصل الصندوق العمل مع المجالس الوطنية المعنية بالإيدز وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ودعاة المساواة بين الجنسين والنساء المتضررات من الإيدز والمصابات به، للضغط من أجل إجراء إصلاحات قانونية ذات صلة بالمساواة بين الجنسين في توغو، والجمهورية الدومينيكية، والسنغال، وقيرغيزستان، ومالي. وفي السنغال، قدم الصندوق الدعم لأعضاء البرلمان في استخدام الاتفاقية كإطار لتحليل القوانين السارية وتحديد الممارسات التي تميز ضد النساء المصابات بالإيدز، مما أدى إلى إعداد مشروع قانون لحماية الأشخاص المصابين بالإيدز، يراعى فيه المنظور الجنساني، ينتظر تقديمه إلى برلمان السنغال في عام ٢٠٠٦.

١٣ - ويتزايد عدد الطلبات المقدمة إلى الصندوق من أجل المساعدة على اتخاذ إجراءات إيجابية وتنفيذها، كي يطرد ازدياد مشاركة المرأة السياسية، حيث وفر الصندوق في عام ٢٠٠٥ الدعم في ٢٣ بلدا، تشمل عشرة بلدان خارجة من مرحلة صراعات. ويواصل الصندوق دعمه للفرص الناتجة عن تعهدات باتخاذ إجراءات إيجابية في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وبلدان أخرى خارجة من مرحلة صراعات، كما يدعم الجهود الجديدة التي تبذل في إكوادور (التي حصلت فيها المرأة على حصة قدرها ٢٠ في المائة لتولي مناصب القضاة) وفي جنوب أفريقيا، وزمبابوي، وليسوتو (في شراكة مع المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي).

١٤ - وركز دعم الصندوق للتغييرات المدخلة على القوانين والسياسات من أجل الحد من تأنيث الفقر على تحديد مجموعات النساء العاملات ومساعدتها على الترويج للأحكام التي تحمي حقوق المرأة وتحسن فرص كسبها للعيش. وانصب التركيز بشكل رئيسي على المرأة في قطاع الاقتصاد غير النظامي، ولا سيما العاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية، والنساء العاملات من المنازل في آسيا، ونساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصول أفريقية في أمريكا اللاتينية.

١٥ - ويتواصل ظهور نتائج برنامج دعم حقوق العاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية التابع للصندوق الذي دخل عامه الخامس الآن. وفي إندونيسيا، يوجد في مرحلة الإقرار مشروع قانون محلي لحماية العاملات المهاجرات في بليتار، حيث بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ توعية الجمهور بشأن القانون المتعلق بتنسيب العاملات المهاجرات وحمايتهن. وفي نيبال، أعد مشروع قانون ونظم لتوظيف الأجانب، كما جرى الاتفاق بشأن مدونة سلوك لاتحاد وكالات توظيف الأجانب في نيبال. وتعمل وزارة العمل الأردنية على تقييم نظمها الداخلية، والتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد العاملات المهاجرات، ومراقبة مكاتب توظيف العمالة، بجانب العمل في تعاون وثيق مع وزارة الداخلية وإدارة الشرطة. وأبدت الجمهورية العربية السورية ولبنان اهتماما بإدخال تعديلات على قوانين العمل كي تشمل العاملات المهاجرات.

٤ - التغييرات المدخلة على السياسات في ما يتصل بتخصيص الموارد وورقات استراتيجية الحد من الفقر

١٦ - قدم الصندوق الدعم لدعاة المساواة بين الجنسين، في ما يختص بكفالة زيادة مخصصات الميزنة في سياق النماذج الجديدة للعون، من خلال عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر والدعوة وسط الحكومات. وحدث معظم التغييرات الأخرى في تخصيص الموارد في سياق عمل الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني، مع التركيز على بناء قدرات وزارات الشؤون المالية والبلديات المحلية، ضمن جهات أخرى، من أجل تطبيق هذه الأدوات على الميزانيات الوطنية والمحلية (انظر النتيجة ٢ أدناه).

١٧ - وأطلق الصندوق مبادرة لمساعدة الشبكات والمنظمات المعنية بالمساواة بين الجنسين في وسط وشرق أوروبا على إجادة استخدام الصكوك المالية الجديدة التي ستسترشد بها المعونة الإنمائية للاتحاد الأوروبي ابتداء من عام ٢٠٠٧. وأدت دعوة شركاء الصندوق إلى تضمين الصك المتعلق بتقديم المساعدة في المرحلة التي تسبق الانضمام إلى الاتفاقية وصك سياسة الجوار والشراكة الأوروبية، في إشارة إلى ضرورة تخصيص موارد لبرامج المساواة بين الجنسين.

١٨ - وفي عام ٢٠٠٥، دخل الصندوق في شراكة مع معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية في نيجيريا وشركاء آخرين، من أجل توفير الدعم لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في عملية 'الاحتياجات/البذور' (ورقات استراتيجية الحد من الفقر على الصعيد الوطني وعلى صعيد الدولة). وقدم الصندوق المساعدة لحكومة نيجيريا في وضع مبادئ توجيهية لحكومات الولايات يراعى فيها المنظور الجنساني، ولا سيما في ما يتعلق بتخصيص

الموارد؛ وهو يشارك أيضا في رئاسة فريق للتنسيق بين المانحين، حيث يجري التفاوض على وضع آلية ''تمويل سلة'' لتعزيز المساواة بين الجنسين.

١٩ - وفي السنغال، تعمل مبادرة الميزنة التي تراعي الشؤون الجنسانية المدعومة من الصندوق المتخذة في إطار وحدة الرصد المعنية بورقات استراتيجية الحد من الفقر، بوصفها أداة لربط تخطيط السياسات وورقات الاستراتيجية والأهداف الإنمائية للألفية بالميزنة. وتمخضت المبادرة عن اتفاقات لقيام أنشطة مشتركة بين الصندوق والمركز البرلماني، من أجل التدريب واقتسام التجارب في مجال الميزنة التي تراعي الشؤون الجنسانية فيما بين البرلمانيين في المنطقة دون الإقليمية، ومع المرفق دون الإقليمي للموارد التابع للبرنامج الإنمائي لمنطقة غرب ووسط أفريقيا؛ وعن اتفاق مع جامعة شيخ أنتا ديوب من أجل إنتاج أدوات منهجية وأطر تحليلية لخمسة قطاعات نموذجية.

٢٠ - وأدت أنشطة الدعوة المدعوة من برنامج المساواة بين الجنسين والأعراق في البرازيل، التي يدعمها الصندوق بالاشتراك مع إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (DFID/UK)، إلى حدوث زيادة في الميزانية السنوية للأمانة الخاصة المعنية بالسياسات من أجل المرأة، من ثمانية ملايين ريال برازيلي (٣,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) إلى ٢٢ مليون ريال (١٠ ملايين دولار)، في عام ٢٠٠٤، وإلى ٢٤,٦ مليون ريال (١١,١٥ مليون دولار) في عام ٢٠٠٥.

باء - النتيجة ٢

قيام المؤسسات الرئيسية بإظهار الالتزام في القيادة، والقدرة التقنية، وآليات المساءلة لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢١ - يوفر الصندوق الدعم للعملية الطويلة الأجل لإحداث تغييرات مؤسسية بغية تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال قدرة الشركاء الوطنيين والمحليين على إضفاء السمة المؤسسية على أدوات من قبيل تصنيف البيانات حسب نوع الجنس (٣٩ حالة) والميزانيات التي تراعي المنظور الجنساني (٢٠ بلدا)، ومن خلال بناء شراكات قوية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وساهم الصندوق، في عام ٢٠٠٥، في إحداث تغييرات مؤسسية إيجابية بإقامة شراكات مع نطاق متزايد الاتساع من الوزارات الحكومية، بما في ذلك وزارات الشؤون المالية والعمل والأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون والبرلمانات والمجالس الوطنية المعنية بالإيدز والمجالس البلدية. ويعمل الصندوق على توسيع شراكاته مع أطراف فاعلة أخرى، بما في ذلك شركاء من القطاع الخاص وجماعات دينية أساسا. وفي عام ٢٠٠٥، وسع الصندوق دائرة نفوذه بقدر كبير في مجال تقييم الاحتياجات المشتركة بين الوكالات ومبادرات بناء السلام.

٢٢ - ويشكل إحداث تغييرات مؤسسية لتحقيق المساواة بين الجنسين عملية مطولة وصعبة. ويشمل نهج الصندوق فيها: (أ) تحديد المؤسسات التي تتيح أفضل إمكانية لتحقيق المساواة للمرأة في الحقوق والحصول على العدالة والفرص، في كل سياق من السياقات؛ (ب) إقامة شراكات داخلية وخارجية طويلة الأجل من أجل إحداث تغييرات مؤسسية قابلة للاستدامة؛ (ج) بناء القدرات المؤسسية من أجل تحسين الفهم وتعزيز المساءلة في ما يتصل بالمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى المنظمات النسائية غير الحكومية، والآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وشركاء الأمم المتحدة، التي تشارك في غالبية شراكات الصندوق، يولى مزيد من الاهتمام لبناء الروابط مع طائفة أكثر تنوعا من الجهات الفاعلة. ويسلط الجدول الوارد أدناه الضوء على طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الرسمية على الصعيدين الوطني والإقليمي التي دخل الصندوق في شراكات معها في عام ٢٠٠٥.

الشركاء	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ/ الدول العربية	وسط وشرق أوروبا/ رابطة الدول المستقلة	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
الحكومات: جهات متنوعة أو شاملة للقطاعات[أ]		١١	١٢	٣
وزارات الشؤون المالية	١	٥	١	٢
وزارات العمل		٥	١	
وزارات التخطيط	٣	٢		١
وزارات التعليم		٥	٢	٣
وزارات الاتصالات السلكية واللاسلكية	١	١		
وزارات العدل/الأجهزة القضائية	٥	٥	١	٦
البرلمانات	٤	٥	٢	٨
المجالس الوطنية المعنية بالإيدز	٤	٣	١	٤
المجالس البلدية/مجالس المدن	١	٣	١	٥
الشرطة/أجهزة إنفاذ القانون	٣	٦	١	
الجماعات الدينية الأساس		٢		٣
النقابات		٢	٢	٣
الشركاء من القطاع الخاص	١	٥		١
المنظمات الإقليمية	٤	١	١	٢
لجان تقصي الحقائق والمصالحة	٢			

(أ) وزارات السياحة، والداخلية، والاستثمار، والنقل، ولجان حقوق الإنسان، ومكاتب أمناء المظالم.

٢٣ - ويتطلب التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من طرائق العون الأخرى، بالاقتران مع أنشطة الدعوة المستندة إلى الأدلة، وجود بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتتسم بالدقة والاستكمال، على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وبالرغم من أن الصندوق لا يجمع ولا ينتج بيانات كهذه، فقد عمل في عام ٢٠٠٥ كداعية وميسر في ٣١ بلدا من أجل تعزيز التنسيق في مجال إنتاج هذه البيانات والالتزام باستخدامها كأساس لوضع السياسات العامة. وعمل الصندوق، أثناء الكثير من هذه الجهود، في شراكة مع اللجان الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وفي عام ٢٠٠٥، قدم الصندوق الدعم للمرة السادسة إلى المعهد الوطني للإحصاء في المكسيك، من أجل استضافة حلقة العمل السنوية حول الشؤون الجنسانية والإحصاءات/ المؤشرات، في أغواس كالينتيس، حيث تجتذب الحلقة ممثلين من بلدان عديدة من أمريكا اللاتينية (شملت في هذه الحالة بلدان منطقة أمريكا الوسطى وكل من بوليفيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا) وكذلك من أجزاء أخرى من العالم. وأدت الاجتماعات إلى تقديم المكسيك الدعم إلى عدد من بلدان أمريكا الوسطى في مجال بناء القدرات.

٢٤ - ويوفر الصندوق الدعم من أجل البيانات المحسنة المتعلقة بأحداث العنف ضد المرأة والروابط بين الإيدز والفقر. واستفاد الصندوق من عمله الجاري مع سبعة بلدان في جنوب آسيا، ضمن عمله على الصعيد دون الإقليمي، كي يعقد اتفاقا، في الاجتماع المتعلق بقاعدة البيانات الجنسانية الذي نظمته رابطة أمريكا الجنوبية للتعاون الإقليمي، بشأن البدء في مواءمة البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة على صعيد المنطقة. وينظر بشكل متزايد إلى عمل المرأة بدون أجر في مجال الرعاية كمسألة تتعلق بالسياسات ومن الضروري إيلاؤها مزيدا من الاهتمام. وقدم الصندوق الدعم لعملية جمع البيانات عن استخدام المرأة لوقتها، وهي بيانات مطلوبة من أجل تقديم توصيات السياسات الاستراتيجية في إكوادور، وأوروغواي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وشيلي، والمكسيك.

١ - الميزانيات التي تراعي المنظور الجنساني

٢٥ - أوضحت أربع سنوات من البرمجة المكثفة المتعلقة بالميزنة التي تراعي المنظور الجنساني إمكانية إدخال تغييرات على عملية تخصيص الموارد، حيث تبدت للصندوق نتائج على كل من الصعيدين المحلي والوطني. وقدم الصندوق الدعم المتعلق بالميزنة التي تراعي المنظور الجنساني في أكثر من ٣٠ بلدا على مدى السنوات الأربع الماضية. وستكون المرحلة الثانية من عمل الصندوق المتعلق بهذه الميزنة بمثابة المرشد للاستراتيجيات التي تركز على تقوية المؤسسات في عدد أقل من البلدان، بغية إحداث تغيير قابل للاستدامة، كما ستعمل على بناء

شراكات مع المنظمات المتعددة الأطراف من أجل توسيع نطاق الدعم المقدم في مجال هذه الميزنة ليشمل مزيدا من البلدان.

٢٦ - وأسهم العمل المدعوم من الصندوق في مجال الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني، في إحداث تغييرات هيكلية قابلة للاستدامة، حيث تعمل وزارات المالية والوزارات الأخرى على وضع سياسات تكفل إعداد الميزانيات من منظور جنساني، كما يظهر للعيان على الصعيد الوطني في فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمغرب، ومصر، والهند، وعلى الصعيد المحلي في إكوادور، وبوليفيا، والمغرب والهند. وقد صدر في المغرب بصحبة مشروع ميزانية عام ٢٠٠٦ أول تقرير اقتصادي ومالي ''ذي أبعاد جنسانية''. وسيكون وجود تقرير جنساني، مرفق بالتقرير الاقتصادي والمالي، بمثابة المنطلق لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الميزنة التي تراعي المنظور الجنساني في أربع إدارات وزارية (هي إدارات المالية، والصحة، والتعليم، والزراعة). ونتج عن تعاون الصندوق مع المجلس القومي للمرأة ووزارة المالية في مصر أن تضاعفت الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين، لتبلغ ٣,٢٧٥ بلايين جنيه مصري (٥,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) في خطة الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. كما قدم الصندوق الدعم التقني من أجل تأسيس وحدة معنية بتكافؤ الفرص ترتبط مباشرة بوزير المالية.

٢ - الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٧ - ونجم عن الشراكة المبتكرة بين الصندوق والسكك الحديدية الهندية، وهي ثالث أكبر رب عمل في العالم، والتي ترمي إلى إدماج السياسات والممارسات إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تراعي المنظور الجنساني، تحقيق منجزات ملموسة: حيث توظف في السكك الحديدية زوجات الرجال الذين توفوا بسبب الإيدز؛ وقدمت للعاملين المصابين بالإيدز ويقاسون التحرش والعار خيارات بديلة؛ وازدادت مطالبة الأفراد بإجراء الفحص الطوعي عليهم مع توفير العقاقير المضادة للفيروس بالمجان؛ وشهدت استراتيجيات الاتصالات تغيرات في المواقف من خلال إعادة تعريف مسؤولية الذكور لينتقل الحوار من موضوع ممارسة الجنس غير المشروعة إلى موضوع توخي السلامة في العلاقة الجنسية. وحاز المشروع على الاعتراف كمشروع نموذجي في مجال أنشطة القطاع العام، كما قام ممثلون من السكك الحديدية الصينية بزيارة للبرنامج، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بغية التعرف على إمكانية تنفيذ برامج مماثلة.

٣ - الحد من تأنيث الفقر

٢٨ - وفي الدول العربية وأفريقيا، يربط الصندوق بين الشركاء من الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز إمكانية انتفاع المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكنها منها،

وفيما يتصل بمعالجة مسألة تأنيث الفقر على وجه الخصوص. وفي الدول العربية، على سبيل المثال، زيد حجم البرنامج الناجح الذي ينفذ في الأردن بالاشتراك مع شركة ''سيسكو سيستمز'' (Cisco Systems)، حيث تعمل نسخ مأخوذة عنه في لبنان والمغرب. ويجري استقطاب شركاء من القطاع الخاص – يتراوحون بين مؤسسة مايكروسوفت وشركة ''ليغو روبوتيكس'' (Lego Robotics) – للمشاركة في برنامج ''القرية الإلكترونية''، بغية توسيع الفرص الاقتصادية في القرى الريفية، بما في ذلك توسيع فرص المرأة. وتشارك في برنامج شركة سيسكو سيستمز المستنسخ في المغرب وزارتا التعليم والتكوين المهني والتشغيل ووكالة المعونة الأمريكية وشركة سيسكو سيستمز والصندوق. وهي المرة الأولى التي تقدم فيها إحدى مؤسسات الأمم المتحدة على تصميم برنامج شامل على الصعيد الوطني، بمشاركة مؤسسة من القطاع الخاص، في هذا البلد. ويتزايد أيضا دخول وزارات العمل في شراكات مع الصندوق بشأن مسائل تتعلق بالعاملين في المنازل والعاملات المهاجرات في آسيا والدول العربية.

٤ – القضاء على العنف ضد المرأة

٢٩ – تتطلب مكافحة العنف ضد المرأة وجود قدرات مؤسسية راسخة والتزام من قِبَل قطاعات إنفاذ القانون والعدالة والصحة، في شراكة مع المجالس البلدية، من أجل أن تصبح المدن آمنة بالنسبة للمرأة. وتعتبر وزارات العدل والأجهزة القضائية في بوروندي، وبيرو، ونيبال من الشركاء الأساسيين في هذه الجهود. وأعدت الأكاديمية القضائية الوطنية في نيبال مشروع معايير دنيا للسلوك القضائي حيال المجني عليهم، يجري تدريب قضاة المحاكم الجزئية على تطبيقها كجزء من مشروع الصندوق لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ووافقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال على وجود مقرر وطني في مقرها يكون معنيا بشؤون الاتجار بالأشخاص. وفي منطقة المخروط الجنوبي، قدم الصندوق الدعم إلى شبكة مدن المخروط، من أجل تعزيز مشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية بغية تمكينها من إيجاد مساحات عامة أكثر أمانا. وتأسست بموجب قرار رئاسي في أفغانستان لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالقضاء على العنف ضد المرأة. وقامت السلطات العسكرية والشرطة، في محافظات مختارة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتكوين لجان مختلطة معنية بالاستغلال الجنسي والعنف المستند إلى نوع الجنس.

٣٠ – كما تعتبر المبادرات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين من المرتكزات الهامة لإحداث التغييرات المؤسسية. ويقدم الصندوق المساعدة لحكومة المغرب في تنفيذ إصلاح مدونة الأحوال الشخصية، من خلال مبادرة متعددة الأبعاد ترمي إلى إحداث تغيير في تطبيق القانون في محاكم الأسرة. وفي أمريكا الوسطى، أدى دعم الصندوق للبرلمانات إلى عقد

اتفاق بشأن تأسيس شبكة مشتركة بين البرلمانات، خصيصا من أجل التصدي لقتل النساء في المنطقة، ليرتبط ذلك بدعم الصندوق المقدم إلى دائرة المعلومات والاتصالات الدولية للمرأة، من أجل إنشاء قاعدة بيانات متعلقة بقتل النساء في أمريكا اللاتينية.

٥ - تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السلمية

٣١ - في عام ٢٠٠٥، رصد الصندوق ١٣ مثالا للدعم الذي يقدمه إلى المبادرات المشتركة بين الوكالات حول السلم والأمن[٤]. وعمل الصندوق من أجل ''إضفاء البُعد الجنساني'' على الاستجابة لكارثة تسونامي في جنوب وجنوب شرق آسيا والصومال، وإعصار إيفان في منطقة البحر الكاريبي، في شراكة مع مصرف التنمية الكاريبي. وفي عام ٢٠٠٥، شارك الصندوق في خمس عمليات تقييم للاحتياجات عقب الصراعات مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي[٥]. واعتمد الفريق المشترك المعني بتقييم الاحتياجات في الصومال مذكرة منهجية الصندوق وقائمته المرجعية المتعلقتين بالمساواة بين الجنسين، وضم في عضويته عقب ذلك خبراء في الشؤون الجنسانية من بين مجموعة الخبراء الوطنيين؛ وقام بتعيين نساء كمنسقات مشاركات للمناطق؛ وعزز الانتباه إلى المسائل الجنسانية ومسائل حقوق الإنسان في تحليلات المجموعات. وأدت مشاركة المرأة في مؤتمر السلام والمصالحة الوطنية في الصومال إلى إدماج العمل الإيجابي من أجل تمثيل المرأة انتخابيا في الميثاق الانتقالي.

٣٢ - وتكتسب شراكات الصندوق مع المنظمات الإقليمية من أجل وضع استراتيجيات قابلة للاستدامة لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في اتفاقات السلام أهمية حيوية، ولا سيما في أفريقيا (مع أطراف من قبيل الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية من أجل التنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا). فقد واصل الصندوق مثلا تقديم الدعم التقني والمالي من أجل تعميم المنظور الجنساني في أعمال المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ولكي يعتمد على المستوى الفني بروتوكولا بشأن حقوق المرأة والعنف الجنسي والعنف المستند إلى نوع الجنس، في انتظار التصديق عليه من قبل رؤساء الدول في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٦.

٣٣ - وسيغطي الفصل الثالث أدناه، المتعلق بفعالية التنظيم، مسألة مدى مشاركة الصندوق في آليات وعمليات التنسيق ومدى تأثيره على أفرقة الأمم المتحدة القطرية بصورة

---

(٤) أذربيجان، وأرمينيا، وإسرائيل/الأرض الفلسطينية المحتلة، وأفغانستان، وجورجيا، والسنغال، والسودان، وصربيا، والصومال، وكوت ديفوار، وكوسوفو، ونيبال، ومنطقتا شرق البحر الكاريبي والبحيرات الكبرى.

(٥) السودان، والصومال، والعراق، وليبريا، وهايتي.

تتسق مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة[٦].

جيم – النتيجة ٣

توافر المعارف لدعاة المساواة بين الجنسين وتمكنهم من تزعُّم وتغيير السياسات والبرامج وعمليات تخصيص الموارد

٣٤ – تعمل مبادرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على بناء القدرات أو تيسير تعزيزها في الشبكات الوطنية والإقليمية لدعاة المساواة بين الجنسين بغية تأمين السياسات والبرامج عمليات تخصيص الموارد التي تحقق المساواة بين الجنسين. ويركز هذا الصندوق بشكل متزايد على الجماعات المتخصصة، التي من قبيل شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والنساء المهاجرات ونساء الشعوب الأصلية ونساء الأرياف والبرلمانيات ووزارات شؤون المرأة.

١ – وزارات شؤون المرأة

٣٥ – وفي عام ٢٠٠٥، قدم الصندوق الدعم التقني لما يناهز ٣٠ وزارة للشؤون الجنسانية أو النسائية على الصعيد الوطني، وكذلك للشبكات التي تضم وزراء في أفريقيا (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وأمريكا الوسطى، ورابطة الدول المستقلة، ومنطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية وجنوب آسيا. وساهم الصندوق في إنشاء أو تعزيز أكثر من خمسين من الشبكات النسائية غير الحكومية الوطنية والإقليمية ومن مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين من دعاة حقوق المرأة، وذلك بوسائل تشمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.

٣٦ – وفي أمريكا الوسطى، يقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لوزيرات المنطقة اللاتي يشكلن مجلس الوزيرات في أمريكا الوسطى داخل هيكل منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، التي اعتمدها رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماعهم السادس والعشرين لرؤساء الدول. واتفقت الوزيرات على أن إدراج مصالح المرأة في البرنامج الاقتصادي للمنطقة يشكل أولويتهن القصوى.

٣٧ – وفي أفغانستان، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم لوزارة شؤون المرأة بغية إشراك ٢٥ وزارة أخرى في وضع خطة عمل وطنية تعنى بالمرأة في أفغانستان. وقد

(٦) انظر الوثيقة A/RES/59/250.

أدمجت خطة العمل في عملية التخطيط للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية المؤقتة (وهي أول ورقة من ورقاته لأجل استراتيجية الحد من الفقر)، وفي ميثاق أفغانستان الذي أطلقه مؤتمر لندن المعني بأفغانستان والذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير و١ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٢ - المرشحات

٣٨ - في عام ٢٠٠٥، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم للنساء كمرشحات وبرلمانيات في كل منطقة وفي ١٦ بلدا[٧]. ونتيجة لندوة عقدت في بيروت، أنشئت شبكة البرلمانيات العربيات في إطار لجنة شؤون المرأة التابعة للاتحاد البرلماني العربي. وقدم الصندوق تدريبا محددا للمرشحات المحتملات ودعم تعبئة المرشحات لكل من المنافسات الوطنية والمحلية. وشارك الصندوق في الأنشطة الميدانية وفي تثقيف الناخبات في ليبريا، مما ساهم في انتخاب أول رئيسة أفريقية، وهي إلين جونسون - سيرليف.

٣ - الشبكات النسائية

٣٩ - ساهم الصندوق في إنشاء أو تعزيز أكثر من ٥٠ شبكة من الشبكات النسائية غير الحكومية الوطنية والإقليمية ومن مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين من دعاة حقوق المرأة، وذلك بوسائل تشمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعما للأعمال الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة.

٤٠ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على دعم شبكات النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في إكوادور والجمهورية الدومينيكية وسيراليون والكاميرون وكمبوديا وكينيا والمكسيك ونيجيريا والهند وهندوراس، فضلا عن منطقتي البحر الكاريبي وغرب أفريقيا، إلى جانب شبكة جديدة للبلدان الأفريقية من أجل تعزيز دعوتها في مجال السياسات العامة. ودعم الصندوق جهود الدعوة التي تبذلها شبكة النساء المصابات في الهند، مما أدى إلى ظهور الآلية الوطنية المعنية بالمرأة وغيرها من الوزارات التي تستجيب بشكل حاسم لإدماج قضايا النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والشبكة تعمل على تعزيز أعمالها على صعيدي الولاية والمقاطعة، كما تدمج الأولويات في المرحلة المقبلة للخطة الوطنية لمكافحة الإيدز.

---

(٧) أذربيجان، وأفغانستان، وإكوادور، وباراغواي، وبوروندي، وتيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وساموا، والسودان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، وليبريا، وليسوتو، ونيجيريا.

٤١ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تعزيز تعاونه مع شبكات نساء الشعوب الأصلية ودعمه لها، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. وفي البرازيل، يدعم الصندوق شراكة مبتكرة بين النساء ذوات الأصول الأفريقية ونساء الشعوب الأصلية بهدف وضع برنامج مشترك ضد التمييز.

٤٢ - وكُشف بشكل ملحوظ على مدى السنوات العشر الماضية الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والدعوة التي يقوم بها من أجل إحداث تغيير في التوازن الجنساني ونتائج مفاوضات السلام والاستجابات للكوارث الطبيعية، حيث برزت أمثلة في عام ٢٠٠٥ من أرمينيا وأذربيجان وإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة وأفغانستان وجورجيا والسنغال والسودان والصومال وكوت ديفوار وكوسوفو ونيبال فضلا عن منطقتي شرق البحر الكاريبي الشرقية والبحيرات الكبرى، وفي البلدان المتضررة من كارثة تسونامي. وبفضل الخبرة التي اكتسبها الصندوق الآن من هذه العمليات في أكثر من ٢٠ بلدا والتي استغرقت عدة سنوات، فقد استحدث نهجا يعود بالفائدة دائما على حقوق المرأة في مجال بناء السلام. فعلى سبيل المثال، عمل الصندوق في عام ٢٠٠٥ مع نساء من شمال السودان وجنوبه لوضع برنامج موحد ولتقديم بيان مشترك بالتوصيات إلى مؤتمر أوسلو للمانحين.

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٥، طلبت نساء قياديات إسرائيليات وفلسطينيات إلى المديرة التنفيذية للصندوق أن تنظم حوارا بينهن للتعرف على أولوياتهن المشتركة من أجل السلام، مما أفضى إلى تشكيل لجنة نسائية دولية رسمية لدعم إقامة سلام عادل مستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد اعتُمدت اللجنة بموجب مرسوم أصدره رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، في حين أقر الكنيست الإسرائيلي اشتراك المرأة في عملية السلام.

٤٤ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على توسيع إمكانات الكسب لدى المرأة بربط ذلك بورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من عناصر إصلاح الاقتصاد الكلي. وإضافة إلى ذلك، يدعم الصندوق أنشطة النساء في مجال تنظيم المشاريع على الصعيد الميداني. وتجري هذه الأنشطة في الأردن ولبنان والمغرب وبوروندي ورواندا وزامبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والكاميرون والهند. وفي أعقاب كارثة تسونامي في آتشيه بإندونيسيا، زود الصندوق الجماعات النسائية المحلية بالمساعدة المباشرة لإعادة بناء أعمالهن التجارية. ويستخدم الفريق التابع للصندوق في آتشيه هذه التجربة لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات الأكبر المعنية بالائتمانات البالغة الصغر، حيث أعربت النساء عن الحاجة إلى الحصول على هذه التسهيلات الائتمانية.

٤٥ - وما زال توسيع نطاق تأثير المرأة في الدعوة إلى زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء يحظى بأولوية عالية في برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ففي جنوب أفريقيا، استُحدث بدعم من الصندوق، موجز خاص بالمحاكم سيستخدم لإبراز مكانة القاضيات وإعدادهن للأدوار القيادية في هيئاتهن القضائية وفي نظم إقامة العدالة.

دال - النتيجة ٤

تغيير المواقف والممارسات الضارة والتمييزية لتعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتها

٤٦ - عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام ٢٠٠٥ على زيادة إمكانيات المؤسسات الإعلامية والإعلاميين التي تنتج رسائل وقصصا تدعم المساواة بين الجنسين في ٢٣ بلدا، وكذلك عبر ثلاث مبادرات دون إقليمية. وقد ساهم الصندوق في تعزيز إنشاء أكثر من ٣٠ آلية مؤسسية تتصدى مباشرة للمواقف والممارسات المتصلة بالعنف الجنساني. كما دعم العديد من الجهود في كل المناطق للتصدي للتفاوت في الأجور على أساس نوع الجنس، ولا سيما عن طريق توفير الدعم للعاملات المهاجرات، وحصول النساء على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة فرص وصول المشتغلات بالأعمال الحرة إلى الأسواق.

٤٧ - ويمثل دعم الحملات الإعلامية وحملات التوعية استراتيجية رئيسية من أجل إحداث التغير على الصعيد الجزئي. ويساهم الصندوق بخبرته التقنية وبأمواله في شراكات الأمم المتحدة دعما لحملات التوعية بالشؤون الجنسانية في الانتخابات الوطنية. وجاءت حملة التوعية بالدستور الوطني والاستفتاء في العراق لتكمل حملة شاملة تستهدف التوعية المباشرة وللتدريب، وهي الحملة التي حظيت بدعم الصندوق وساهمت في بلوغ نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٦٠ في المائة. واشتملت حملة إعلامية أجريت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من الأمم المتحدة على عنصر لتشجيع اشتراك النساء في استفتاء لإدراج أحكام تتعلق بالمساواة بين الجنسين في الدستور وفي القانون الانتخابي. وقد استعانت الحملة بمزيج من وسائط الإعلام، يستهدف أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نسمة. وشكلت النساء نسبة ٦٠ في المائة من الناخبين.

٤٨ - واشتمل دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للآليات المؤسسية وحملة التوعية التي قام بها لفائدة جماعات مستهدفة جديدة بغرض الحد من العنف الجنساني على العمل مع أجهزة إنفاذ القانون، ونظم العدالة، ومقدمي الخدمات، وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين، والشبكات الرجالية، والمؤسسات الدينية. ووفر الصندوق الدعم لشبكات نسائية من أجل توفير التدريب للشرطة على منع حالات العنف المنزلي والاستجابة لها، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسيراليون، وكذلك في الهند. ويعمل الصندوق على تحسين

ظروف الملاجئ في أفغانستان وفي بيرو، كما يعمل إلى جانب جماعات رجالية في غرينادا، وكازاخستان، ونيبال، والهند. وفي جنوب آسيا، يعمل الصندوق على إقامة شراكات مبتكرة مع زعماء دينيين من مختلف الأديان بشأن الدور الداعم الذي يضطلع به الرجل في التصدي للعنف ضد المرأة، مما أدى إلى قيام الزعماء الدينيين بالدعوة إلى خطوات للحد منه في خطبهم المنتظمة. ويجري تصعيد هذه العملية في بنغلاديش ونيبال والهند. ودأب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منذ عام ٢٠٠٤ على التعاون تعاونا وثيقا مع شركة ''فُل جاز'' (Full Jazz)، وهي شركة إعلانات تملكها نساء في البرازيل، وذلك بغرض إنتاج مواد دعائية لجمع الأموال عبر صندوق استئماني وطني بهدف مكافحة العنف الموجه ضد النساء. وفي عام ٢٠٠٥، جمعت الحملة مبلغ ٠٠٠ ٤٥ دولار من المساهمات المحلية.

٤٩ - وقد اتسم عدد من مبادرات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتحدي المواقف والنماذج النمطية التي تكرس عدم تساوي المرأة مع الرجل من ناحية أجور العمل، ولا سيما في وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة، وكذلك في آسيا والدول العربية. وتقدم نسخة عام ٢٠٠٥ من منشور ''تقدم المرأة في العالم'' (Progress of the World Women, 2005)، الذي يصدر مرتين في السنة، حجة قوية للقيام بتوثيق منتظم لمشاركة النساء في أنشطة الاقتصاد غير النظامي ودعمها باعتبار ذلك استراتيجية رئيسية للحد من الفقر، ولإدماج المزيد من الغايات والمؤشرات المتعلقة بتشغيل النساء في التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويعمل الصندوق على تعزيز الدعوة المستندة إلى الأدلة، وعلى دعم الإجراءات الجماعية، وعلى بناء قدرة النساء على تحسين دخلهن من خلال شراكات مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي واللجان الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات البحث المحلية. وفي منطقة وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة، أنتج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دراسة بعنوان ''قصة الأرقام''، تقدم صورة أكثر دقة لوضع النساء الاقتصادي في المنطقة كخلفية للجهود الوطنية المبذولة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وتتساءل عن معنى المساواة بين الجنسين عندما لا يتوافر سوى القليل من الفرص في أسواق العمل بالنسبة لكل من الرجال والنساء.

١ - التحديات والأولويات المقبلة

٥٠ - على مدى السنوات الثمانية الماضية، عزز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تركيزه على دعم البلدان لإجراء تغيير أو تعزيز للسياسات والقوانين، تمشيا مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيره من الاتفاقات المعيارية. وقد أثبتت التقييمات أن

ذلك ينبغي أن يقترن بشكل أوثق مع القوانين العرفية والتقليدية، ولا سيما على الأصعدة المحلية. ويعد ذلك من مجالات البرمجة الناشئة بالنسبة للصندوق في عام ٢٠٠٦.

٥١ - وتَعِد خطة فعالية المعونة بطرائق وفرص وتحديات جديدة فيما يخص المساواة بين الجنسين، لكن أصوات خبراء ودعاة المساواة بين الجنسين ووجهات نظرهم كانت غائبة بشكل كبير عن عملية وضع جدول الأعمال. وكان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد اجتمع مع الاتحاد الأوروبي لأول مرة بشأن هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حيث شرع في عملية لبناء القدرات وتوسيع حوارات أصحاب المصلحة لتشمل أولويات المرأة. ويحظى صقل استراتيجية الصندوق بشأن تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في إطار فعالية المعونة بأولوية قصوى في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وسيركز ذلك على قيادة المشاورات الإقليمية.

٥٢ - ورغم ازدياد أعداد منظمات الأمم المتحدة التي تشتغل بإنهاء العنف ضد المرأة، تبقى الاستجابة المنسقة الثابتة الفعالة لهذه الأزمة من جانب النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما في مناطق الصراع والمناطق الخارجة من الصراع، بعيدة المنال. وقد دأب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على العمل إلى جانب شركاء آخرين للأمم المتحدة في كافة المناطق للتصدي لهذه الثغرة، لكن التقدم المحرز كان بطيئا. وفي عام ٢٠٠٦، سيواصل الصندوق العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وشركاء من المنظمات غير الحكومية بغرض تعزيز الإجراءات المعنية بالتصدي للاغتصاب في حالات الصراع، كما سيعمل على تكثيف العمل مع الوكالات الشقيقة لتعزيز المعرفة بالاستراتيجيات الفعالة للحد من العنف ضد المرأة والاستثمار فيها. ويقيم الصندوق شراكة مع البنك الدولي لوضع مبادئ توجيهية تستخدم لتقييم فعالية الاستراتيجيات التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني دعما للأعمال الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة.

٥٣ - وسيتطلب توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للجهود الرامية إلى تحسين استخدام البيانات والإحصاءات، باعتبارها أساسا للسياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد الوطني، تركيز أشد وربطها بنتائج ملموسة. وكثيرا ما يقدم الدعم استجابة للطلبات والفرص الناشئة عن البرمجة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويعمل الصندوق حاليا على وضع الصيغة النهائية لاستعراض بياناته وأعماله

الإحصائية لاستحداث استراتيجية قائمة على شراكات فعالة مع منظمات الأمم المتحدة، والمعاهد الإحصائية الوطنية وما إلى ذلك.

٥٤ - ويبقى التقرير الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن النتيجة ٤ لإطاره التمويلي المتعدد السنوات، لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، أكثر جوانب عمله ضعفا. أضف إلى ذلك أن معظم برامج الصندوق لم تجمع بيانات خط الأساس لتيسير فهم التغييرات التي تطرأ على المواقف والممارسات. وستتخذ في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مبادرات لتحسين التنفيذ وإعداد التقارير فيما يخص النتيجة ٤.

ثالثا - الفعالية التنظيمية

٥٥ - تستخدم أهداف الأداء الخمسة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، الذي اعتمده المجلس التنفيذي، لتتبع التقدم المحرز في مجال زيادة الفعالية التنظيمية للصندوق في سياق الإطار.

ألف - هدف الأداء ١

الاعتراف بتحقيق التناسق، والملاءمة، والاستدامة في منتجات الصندوق وخدماته

٥٦ - يستعرض الصندوق، بإعداده تقريرا عن هدف الأداء ١، مدى استجابة منتجاته وخدماته للفرص واستيفائها للطلب؛ وكيفية تغير قدراته والتوقيت المناسب في مجال الرصد وتتبع النتائج؛ ومدى تكرار ابتكاراته وتطويرها؛ وكيفية تأثير التعلم من التقييم ونظم إدارة المعارف على استراتيجيات البرامج وتوجهاتها.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٥، تتبع الصندوق تسع عشرة حالة من حالات التكرار أو التطوير، مقارنة بثماني وعشرين حالة في عام ٢٠٠٤[٨]. وتعد الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة بمثابة الدوائر الرئيسية التي تعمل على تكرار أو تطوير المبادرات التي يدعمها الصندوق. وفي عام ٢٠٠٥، قدم الصندوق استشارة تقنية لأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن وضع خطة عمل لإشراك النساء في ''إضفاء البُعد الجنساني'' على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وسينسج الاتحاد الأفريقي على منوال هذه الآلية في جميع أنحاء المنطقة. ويجري تطوير العملية التي تستخدمها نيجيريا لـ ''إضفاء البُعد الجنساني'' على المركز الوطني لمكافحة الإيدز من خلال بناء القدرات،

(٨) في عام ٢٠٠٤، أكمل العديد من المشاريع دورته البرنامجية مقارنة بالمشاريع التي كانت في مراحلها الأولى عام ٢٠٠٥، مما يبرر التراجع الطفيف في عدد الأمثلة في هذه الفئة.

وذلك عن طريق المرفق دون الإقليمي للموارد في غرب ووسط أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف ''إضفاء البُعد الجنساني'' على السياسات الوطنية والإقليمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٨ - وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تعزيز مضمون أفضل وتعميم منتجات إلكترونية بالعمل، على سبيل المثال، على تجديد موقعه على الشبكة الذي تمت زيارته ١٧,٧ مليون مرة في عام ٢٠٠٥. ويحظى الحصول على معلومات موثوقة ومستوفاة بشأن أهمية برامجه انطلاقا من تقييمات ذات جودة عالية واستخدام النتائج لتحسين الأداء بأولوية عليا بالنسبة للمنظمة، التي اضطلعت بسبعة تقييمات في عام ٢٠٠٥، حيث لاحظت أن الحاجة ما زالت تدعو إلى تعزيز هذه المهمة الوظيفية. ولتحسين عملية إعداد التقارير والتقييم التي ترتكز إلى النتائج، انتهى الصندوق من وضع ''دليل أساسي للإدارة القائمة على النتائج'' يقوم على الحقوق، وأنشئ فريق أساسي ليقوم مقام شبكة نشطة من الخبراء الداخليين في مجال الإدارة القائمة على النتائج.

٥٩ - ومثل قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والذي شاركت في تقديمه ١١٣ دولة من الدول الأعضاء، اعترافا هاما بجهود الصندوق وإسهاماته.

باء - هدف الأداء ٢

قدرة برامج الصندوق المتماشية مع الطلبات والفرص المتعلقة بإدخال ودعم الابتكار والتعلم والنتائج

٦٠ - يتتبع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تأثيره في عمليات إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وورقات استراتيجية الحد من الفقر وعمليات فعالية المعونة؛ والدور الذي يضطلع به في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. كما يقوم الصندوق بمواءمة أعماله مع التوصيات المتعلقة بتعزيز الإجراءات بشأن المساواة بين الجنسين الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات[٩]، وهو يعمل على تقييم مدى تحول هذه العمليات إلى مناهج عمل لتعزيز الالتزام بتمكين المرأة والاستثمار فيه. وقد عزز الصندوق نشاطه في جميع هذه العمليات في عام ٢٠٠٥.

(٩) انظر الوثيقة A/RES/59/250.

٦١ - واستجابة لتوصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريق العمل المعني بالمساواة بين الجنسين الذي يتبع للفريق البرنامجي للمجموعة، بهدف دعم اتخاذ إجراءات أكثر اتساقا وتجانسا فيما بين الوكالات الأعضاء في المجموعة، كخطوة أولى، في مجال تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة، وكفالة إدراج مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم جدول أعمال المجموعة وتعميمهما في طائفة واسعة من الأدوات والإرشادات التي يقوم بإعدادها ونشرها على أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتولى الصندوق رئاسة فريق العمل الذي ينتهج خطة عمل تتشكل من خمس نقاط وتشارك فيه ١٦ مؤسسة من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة. واستعرض فريق العمل الجيل الأخير من التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأجرى استعراضات ميدانية في ثلاثة بلدان في إطار خطة عمله. ويستعرض الفريق الآن بانتظام التقارير السنوية للمنسقين المقيمين بغية تقييم أثر جهود التنسيق على المساواة بين الجنسين. وأجرى الفريق استعراضا أيضا لآليات المساءلة التي تندرج ضمن توجيه السياسة العامة والبرمجة لفائدة الوكالات الأربع للجنة التنفيذية للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. وستشكل نتائج هذه الاستعراضات أساس التوصيات الداعية إلى رسم نهج مشترك لتعزيز المساءلة فيما يخص البرمجة والسياسات في مجال المساواة بين الجنسين التي تنفذها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وسيتم تقاسمها مع الجهات الرئيسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائية والموافقة عليها من قبل هذه الجهات.

٦٢ - وفي عام ٢٠٠٥، ساهم الصندوق في عمليات التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٣٧ بلدا[١٠] (مقارنة بأربعة عشر بلدا في عام ٢٠٠٤)، وفي عمليات الأهداف الإنمائية للألفية في ٣٢ بلدا[١١] (مقارنة بخمسة عشر بلدا وخمس مبادرات إقليمية في عام ٢٠٠٤)، وفي مبادرات مشتركة بين الوكالات بشأن السلام والأمن في ثلاثة عشر بلدا، ورأس خمسة عشر فريقا من الأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل

(١٠) إريتريا، وأوغندا، وتنزانيا، وزمبابوي، والسنغال، وغانا، والنيجر؛ والأردن، وبنغلاديش، وبوتان، والأرض الفلسطينية المحتلة، ولبنان، ومصر، والمغرب، وإكوادور، وبليز، وسورينام، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس، وأفغانستان، وإندونيسيا، وتايلند، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وبربادوس، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وسيراليون، وغيانا، وليبريا، ونيجيريا.

(١١) أذربيجان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوسوفو (صربيا)، والمغرب؛ وإريتريا، وبوتان، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وكينيا، وموريتانيا، وموزامبيق، والهند؛ والصين، وكمبوديا، ومصر، ونيبال؛ والأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبوليفيا، وبيرو، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا.

الجنسانية[١٢] (مقارنة بإحدى عشر في عام ٢٠٠٤) في حين شارك في عدة أنشطة أخرى في البلدان التي لا يوجد بها مكتب للصندوق.

٦٣ - ويكتسي عمل الصندوق بشأن التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أهمية خاصة عندما يفضي إلى الالتزام بالمساواة بين الجنسين وإلى حشد الموارد من أجلها، على نحو ما قام به في أوغندا حيث سهل إدراج النتائج والنواتج المتعلقة بنوع الجنس في مصفوفة النتائج وضع برنامج مشترك بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعنى بالعنف الجنسي والجنساني. وفيما يخص الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، طلب عدة منسقين مقيمين إلى الصندوق تقديم الدعم للاضطلاع بعمليات للمراجعة بالنسبة للمسائل الجنسانية أو بعمليات استعراض أداء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها الفريقان القطريان في المغرب وزمبابوي. وقد حملت نتائج المراجعة في زمبابوي نائب الممثل الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان على التقدم برجاء إلى الصندوق للقيام بنفس الشيء مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في موزامبيق.

٦٤ - وعلى مستوى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، يرأس الصندوق، أو يشارك في رئاسة، الأفرقة المواضيعية والعاملة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمسائل الجنسانية، وكذلك الأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والفقر، والحكم، والبيانات. وتعمل أنشطة الأفرقة المواضيعية في العديد من الحالات على تخفيض تكاليف المعاملات التي تتحملها الحكومات بالدعوة إلى اتباع الأمم المتحدة نهجا أكثر انسجاما لدعم الخطط والآليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، كما هو الحال في زمبابوي، وكازاخستان، وكوسوفو.

٦٥ - وتتيح قيادة الصندوق للأفرقة المواضيعية المعنية بالمسائل الجنسانية فرصا لحمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على القيام بمبادرات مشتركة، حتى في الأماكن التي يفتقر فيها الصندوق إلى الحضور. وفي الصين، يدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة صندوقا للمرفق المعني بالمسائل الجنسانية، بناء على طلب المنسق المقيم، وهو يجمع بين كافة منظمات الأمم المتحدة فيما يخص التماس ودعم المقترحات الواردة من المنظمات الصينية.

نُهُج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأهداف الإنمائية للألفية

٦٦ - وقد أبان مشروع البرنامج الإنمائي الذي نفذه الصندوق على مدى عامين في خمسة بلدان عن نُهُج مبتكرة لإضفاء منظور أقوى للمساواة بين الجنسين على عمليات الأهداف

(١٢) إكوادور، وفيجي، وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي، وهندوراس؛ والاتحاد الروسي، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوسوفو؛ والمغرب؛ وزمبابوي، وسيراليون، وليبريا، ونيجيريا.

الإنمائية للألفية. وفي كمبوديا، عملت الشراكات المعززة بين المجتمع المدني والنقابات والجماعات النسائية والحكومة وشركاء الأمم المتحدة على تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية والتقرير الكمبودي المستكمل عن الأهداف الإنمائية للألفية. وفي كينيا، استخدمت نتائج الحوار مع النساء الفقيرات في مبادرات حكومية بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والتقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعمليات تقدير التكاليف في مشروع الألفية. وفي المغرب، أصدر المشروع النموذجي تقريرا ''يراعي البعد الجنساني'' يتناول الأهداف الإنمائية للألفية، وهو يركز الآن على تقدير تكاليف الأهداف الإنمائية للألفية المراعي للمنظور الجنساني والذي اضطلعت به وزارة المالية، مما أدى بدوره إلى زيادة مضمون التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وركز المشروع النموذجي في بيرو على أنشطة حملات الترويج للأهداف الإنمائية للألفية التي تضطلع بها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، عن طريق الاتصال الإعلامي مما يؤدي إلى زيادة الإجراءات المتعلقة بالأهداف، ولا سيما في أوساط الشبكات النسائية والشبان والأوساط الأكاديمية والموظفين العموميين.

جيم - هدف الأداء ٣

تتيح الشراكات الاستراتيجية دوائر مناصرة جديدة موسعة وتحقق تعلما من أجل المساواة بين الجنسين

٦٧ - ترد في فروع أخرى من هذا التقرير شراكات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع الدول الأعضاء والشبكات النسائية. ويشير هدف الأداء ٣ أساسا إلى الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء المتعددي الأطراف والشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية والقطاع الخاص.

المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية

٦٨ - وفي عام ٢٠٠٥، كان الصندوق ينفذ ثمانية عشر مشروعا لفائدة البرنامج الإنمائي مقارنة بعشرة مشاريع في عام ٢٠٠٤. وأعدت المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي تقارير عن ٩٥ حالة، في ٧٥ بلدا، من حالات الشراكة مع الصندوق في عام ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بتقييم تعميم مراعاة تعميم المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١٣]، فإن ٧٠ في المائة من المكاتب القطرية أبلغت عن تعاون ''فعال أو فعال جدا'' بين المنظمتين. وفي عام

(١٣) انظر الوثيقة DP/2006/5.

٢٠٠٥، عيّن المدير الجديد للبرنامج الإنمائي المدير التنفيذي للصندوق عضوا كامل العضوية في فريق الإدارة الاستراتيجية.

٦٩ - ولصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شراكات في أكثر من ٤٠ مبادرة مشتركة بين الوكالات على صعيد كل من الميدان والمقر. وهو يواصل إقامة شراكات قوية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، ولا سيما بشأن إنهاء العنف الموجه ضد المرأة، والاعتبارات الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والميزنة التي تراعي المنظور الجنساني. وقد تَمثَّل أحد المجالات المبتكرة بشكل خاص التي برزت في عام ٢٠٠٥ في العمل التعاوني بشأن منع العنف الجنساني، وهي مبادرة تزعمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وشركاء من المجتمع المدني.

٧٠ - وبرزت شراكات أقوى مع منظمات جديدة تابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، ولا سيما مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط النساء اللاتي يتعاطين المخدرات في الهند؛ ووحدة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية في السنغال؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بشأن الأمن الغذائي في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن المدن الآمنة بالنسبة للنساء؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن الوصول إلى النساء الفقيرات في الأرياف؛ ومنظمة العمل الدولية بشأن عمل النساء في القطاع غير النظامي. وبرزت مبادرات ملموسة مع البنك الدولي بشأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وإنهاء العنف الموجه ضد المرأة. وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أيضا بتوسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص، بما في ذلك مع شركة ''جونسون آند جونسون'' (Johnson & Johnson) (دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في دعم الأعمال الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة)، ومجموعة كالفرت الاستثمارية (Calvert Investment Group)، وشركة سيسكو سيستمز (Cisco Systems) (في الدول العربية).

دال - هدف الأداء ٤

تنظيم الموارد المالية والبشرية وإدارتها المتماشيان مع الالتزام بالتميّز والتمكين والحقوق

٧١ - في عام ٢٠٠٤، وضع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي المبادئ التوجيهية التشغيلية المستكملة في صيغتها النهائية لتعزيز المساءلة الإدارية والمالية، وتقديم الخدمات، والإجراءات بين المنظمتين. وفي عام ٢٠٠٥، تم التركيز على وضع الصيغة

النهائية للمجالات المحددة للسلطة وللمساءلة المطلوبة لكفالة برمجة تتسم بالفعالية والكفاءة، ولا سيما في ضوء القدرات الجديدة التي أتاحها نظام أطلس والإصلاحات الإدارية الجارية عبر عملية إصلاح الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٥، انتهت المنظمتان من إنشاء لجنة مراقبة الإدارة في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للحفاظ على مبدأ مساءلة مدير البرنامج الإنمائي؛ واتخذتا إجراءات لإنشاء نظام جديد لمراجعة حسابات الصندوق؛ وعملتا على بناء قدرات الموظفين في نظام أطلس وغيره من مجالات الاختصاص الإدارية والمالية؛ واشتغلتا بإعادة تكييف الهياكل والنظم والعمليات.

٧٢ - وفي عام ٢٠٠٥، رُكِّز بشكل كبير على تعزيز التعاون بين الصندوق والبرنامج الإنمائي في المراكز الإقليمية للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي، وذلك بالتركيز على براتسلافا وجوهانسبرغ. ونقل الصندوق مكتبه دون الإقليمي من هراري إلى جوهانسبرغ لتيسير شراكة أقوى. ورغم أن البرمجة المشتركة تمت في كلا المكتبين دون الإقليميين، من اللازم تقديم توضيح بشأن المسؤولية المالية.

٧٣ - وتنص المبادئ التوجيهية المنقحة المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق على تفاوض الطرفين بشأن اتفاقات مستوى الخدمة من أجل ترتيبات استرداد التكاليف، وعلى وضع تلك الاتفاقات في صيغتها النهائية. وفي فترة إعداد هذا التقرير، كانت ستة اتفاقات قد وقعت وكانت أربعة اتفاقات أخرى قيد التفاوض.

٧٤ - وأثناء الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، عمل فريق عمل تابع للصندوق مع فريق استشارات إدارية تابع للبرنامج الإنمائي على إجراء تحليل وظيفي وتحديد الأولويات بالنسبة للمساوقة في سياق تدابير التبسيط والمواءمة. وسيحدد الصندوق الأولويات لتعزيز قدراته البشرية والتشغيلية في الجزء الأول من عام ٢٠٠٦.

هاء - هدف الأداء ٥

وجود قاعدة موارد أكبر وأكثر تنوعا وموثوقية يدعم قدرة الصندوق على تلبية الفرص والالتزامات

٧٥ - في عام ٢٠٠٥، بلغ مجموع الدخل الإجمالي للصندوق رقما قياسيا قدره ٥٧,٦ مليون دولار، بالمقارنة بمجموع الدخل لعام ٢٠٠٤ الذي بلغ ٥١,١ مليون دولار. وتجاوز الصندوق هدفه الإجمالي فيما يخص الإطار التمويلي المتعدد السنوات المقرر للسنة، وقدره ٤٣,٤ مليون دولار. ولم تتجاوز المساهمات الأساسية لعام ٢٠٠٥ مبلغ ٢٢ مليون دولار، مقابل المبلغ المتوقع في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق وقدره ٢٥,٤ مليون دولار، على النحو المبين في الجدول التالي:

الإيرادات الإجمالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المساهمات	المتوقعة لعام ٢٠٠٥	الفعلية لعام ٢٠٠٥	الفعلية لعام ٢٠٠٤
الأساسية	٢٥,٤	٢٢,٠	٢٣,٢
غير الأساسية	١٥,٠	٣١,٦	٢٥,٩
المتنوعة	٢,٠	٤,٠	٢,٠
المجموع	**٤٢,٤**	**٥٧,٦**	**٥١,١**

٧٦ - وفي عام ٢٠٠٥، ساهم ما مجموعه ٤٢ مانحا ثنائيا في الأموال الأساسية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مقارنة بـ ٤٣ مانحا في عام ٢٠٠٤.

٧٧ - وزادت السبع عشرة حكومة التالية مساهماتها للصندوق: إسبانيا، وأستراليا، وأندورا، وأيرلندا، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وغيانا، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمكسيك، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وانضمت حكومتا أذربيجان والجمهورية العربية السورية إلى المانحين حديثا، فيما استأنفت حكومة باكستان مساهماتها في الموارد الأساسية.

٧٨ - ونتج نمو حقيقي عن الزيادة الهامة في عدد اتفاقات تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية. وبلغت المبالغ الفعلية المتلقاة ٢٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٢٠,٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ بالنسبة لتقاسم التكاليف و ٣,٩ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥ مقارنة بمبلغ ٥,٩ ملايين دولار في عام ٢٠٠٤ بالنسبة للصناديق الاستئمانية.

التحديات، والأولويات المقبلة

٧٩ - يعد الارتفاع الكبير لأعداد التقييمات القطرية الموحدة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات الأهداف الإنمائية للألفية التي ساهم فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام ٢٠٠٥ مؤشرا على الكيفية التي يوسع بها موظفو الصندوق إمكانية حصول الحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة على الخبرة التقنية. غير أنه استنادا إلى الموظفين تتطلب هذه العمليات في كثير من الأحيان درجة عالية من المدخلات في حين لا تعود سوى بالقليل جدا من الفوائد فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وثمة حاجة إلى استعراض دقيق للجهود المبذولة حتى الآن، وإلى توجيه أفضل للسياسات العامة الداخلية، وإلى التعرف على الموظفين المتخصصين لهذا العمل، هذا إذا ما أريد لعائد الاستثمار أن يرتفع.

٨٠ - ويقر الصندوق بالحاجة إلى تحسين القدرة والناتج في مجال ابتكارات التوثيق والتسويق بغرض دعم المساواة بين الجنسين وحقوق النساء التي يمكن تطويرها وتكرارها. وهو يتخذ الخطوات التالية في هذا الاتجاه: (أ) تعزيز قدرته على التقييم ليتسنى له إثبات ما يدعي بخصوص ما يصلح عند توافر بيانات تقييم أدق؛ (ب) المشاركة في برنامج بحوث شامل لأكثر من منطقة بشأن حوافز تمكين المرأة ترعاه وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ويحتضنه معهد الدراسات الإنمائية، وتقيم شراكة معه معاهد البحث في البرازيل، وبنغلاديش، وغانا، ومصر؛ (ج) التركيز على نحو أكثر انتظاما على الابتكار والأثر، لا سيما عبر شراكة محتملة مع البنك الدولي وتدشين معهد للابتكار، مشترك مع البرنامج الإنمائي وغيره من شركاء الأمم المتحدة.

٨١ - وفيما أحرز تقدم بشأن التوصيات المتعلقة بالتقييم الذي صدر تكليف به من اللجنة الاستشارية للصندوق وبشأن الشراكة البرنامجية مع البرنامج الإنمائي، ما زالت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أساسية في المجالات الحرجة. وتوفر عملية إصلاح الأمم المتحدة فرصا هامة لتناول هذه الإجراءات ولزيادة السلطة المخولة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمركز الذي يتمتع به والموارد المتاحة له من أجل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على توفير مزيد من الخبرة والدعوة في مجال المساواة بين الجنسين، وتحقيق مزيد من الاتساق، ولا سيما على مستوى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص المساواة بين الجنسين في سياق تولي البلدان زمام الأمور.

رابعا - التوصيات

٨٢ - تقدم اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التي تتألف من خمس دول أعضاء (الأردن، وسلوفينيا، وكندا، والمكسيك، والنيجر) يعينها رئيس الجمعية العامة التوصيات الرئيسية إلى المنظمة بشكل سنوي. وفي الدورة السادسة والأربعين للجنة، تقدمت اللجنة بالتوصيات التالية:

إن اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،

١ - ترحب بالتأكيد من جديد، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٤]، على التزامات المجتمع الدولي بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، مع أنها تلاحظ أن هناك تحديات لا تزال ماثلة؛

(١٤) A/RES/60/1.

٢ - ترحب أيضا تعيين المدير الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد تشجعت كثيرا بالتزامه بمسائل حقوق المرأة، وتأمل أن تشاطره أسرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إخلاصه هذا؛

٣ - ترحب كذلك بتعيين السيدة نيكول كيدمان بوصفها سفيرة النوايا الحسنة الثالثة للصندوق، لتنضم إلى كل من سمو الأميرة بسمة بنت طلال والسيدة فيبي أسيو، وتتطلع قدما إلى تلقي تقرير موجز في العام المقبل عن أنشطة سفيرات النوايا الحسنة الثلاث؛

٤ - تشدد على أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عنصر أساسي في البنيان الجنساني للأمم المتحدة وفي الجهد الجاري لإصلاح الأمم المتحدة، وتوصي بأن يواصل الصندوق المشاركة في جميع هذه العمليات، بما يشمل المناقشات بشأن استعراض الولاية وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. وفي هذا الصدد، ترحب اللجنة بالمناقشات الجارية بشأن تقييم المنظمة داخل منظومة الأمم المتحدة[١٥]؛

٥ - ترحب بعمل الصندوق مع مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع خطة عمل على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومساهمته بالدراية الفنية في تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إدماج التحليل الجنساني في عملها. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة الصندوق على توسيع نطاق هذا العمل والتماس موارد إضافية؛

٦ - تطلب إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يقدم إليها تقارير سنوية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، تشمل تتبعا للتقدم المحرز وفقا للنتائج والمؤشرات الرئيسية والكيفية التي استخدم بها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصفها أساسا للبرمجة؛

٧ - تلاحظ مع التقدير التقرير المتعلق بتنفيذ السنة الثانية من الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وتعرب عن ارتياحها لتركيزه على النواتج. وتشجع الجهات المانحة الحالية والمحتملة على تخصيص قسم أكبر من مساهماتها للموارد العادية للصندوق وإعلان التزامات للتمويل المتعدد السنوات. علاوة على ذلك، تشجع

---

(١٥) A/60/62-E/2005/10.

اللجنة جميع الدول الأعضاء، في هذه الذكرى السنوية الثلاثين، على توفير التمويل الكامل للإطار التمويلي المتعدد السنوات الحالي؛

٨ - ترحب بالتوقيع على تنقيح المبادئ التوجيهية التنفيذية المشتركة بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى صك تفويض السلطة؛

٩ - تشدد على أهمية ضمان أن تعبر ترتيبات استعادة التكاليف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مسؤولياته في دعم برامج الصندوق على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، وأن يتم التفاوض بشأنها وفقا لترتيبات استعادة التكاليف مع الصناديق الأخرى المرتبطة بالبرنامج الإنمائي؛

١٠ - بعد أن استعرضت القرار المتخذ في دورتها الخامسة والأربعين بالسماح للمديرة التنفيذية بتخصيص أموال أساسية في البرمجة في أقرب وقت ممكن بعد ١ كانون الثاني/يناير، تقرر عدم وجود حاجة لإجراء تعديلات في هذه المخصصات لعام ٢٠٠٦؛

١١ - ترحب بقرار اللجنة التنفيذية للسلام والأمن إشراك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المناقشات المتصلة بولاية مكتبها، إلا أنها تظل على رأيها بأن الصندوق ينبغي أن يشارك بانتظام في جميع اللجان والهيئات والاجتماعات الرفيعة المستوى المشتركة بين الإدارات وتلك المشتركة بين الوكالات، ومن بينها اللجنة التنفيذية للسلام والأمن واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

١٢ - تشدد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ من أجل عمل لجنة بناء السلام، وتوصي الصندوق بإلحاق موظف بمكتب دعم بناء السلام؛

١٣ - تعرب عن امتنانها للصندوق لما يبذله من جهود مستمرة فيما يتعلق بتحقيق العدالة بين الجنسين عقب الاجتماع الرفيع المستوى، الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠٠٥، لمتابعة أعمال المؤتمر المعني بالعدالة بين الجنسين في حالات ما بعد الصراع؛

١٤ - توافق من حيث المبدأ على الحاجة إلى وضع مواعيد متداخلة لانتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية الجدد، وستعود إلى تناول هذه المسألة، إلى جانب مسألة توسيع عضوية اللجنة، في موعد لاحق؛

١٥ - تقرر عقد اجتماعين آخرين، أحدهما في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٦ والآخر قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.